



**S O C P A**  
الهيئة السعودية  
للمحاسبين القانونيين

## معيار المراجعة (٨١٠): الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (٨١٠)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، مع الأخذ في الحسبان التعديلات العامة السابق إيضاحها في وثيقة الاعتماد.

## المعيار الدولي للمراجعة (٨١٠)

### الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة

(يسري هذا المعيار على ارتباطات إعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة، المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ)

#### الفهرس

#### الفقرة

#### مقدمة

١ نطاق هذا المعيار .....

٢ تاريخ السريان .....

٣ الأهداف .....

٤ التعريفات .....

#### المتطلبات

٧-٥ قبول الارتباط .....

٨ طبيعة الإجراءات .....

١١-٩ شكل الرأي .....

١٣-١٢ توقيت العمل والأحداث اللاحقة لتاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة .....

١٥-١٤ المعلومات الواردة في المستندات التي تحتوي على القوائم المالية المُلخصة .....

٢١-١٦ تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة .....

٢٢ تقييد التوزيع أو الاستخدام أو تنبيه القراء إلى الأساس المحاسبي .....

٢٤-٢٣ المقارنات .....

٢٥ المعلومات الإضافية غير المراجعة المعروضة مع القوائم المالية الملخصة .....

٢٧-٢٦ اقتران اسم المراجع بأحد المستندات .....

#### المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

٧أ-١أ قبول الارتباط .....

٨أ تقويم مدى إتاحة القوائم المالية المُراجعة .....

٩أ شكل الرأي .....

١٠أ توقيت العمل والأحداث اللاحقة لتاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة .....

١٦أ-١١أ المعلومات الواردة في المستندات التي تحتوي على القوائم المالية المُلخصة .....

٢٣أ-١٧أ تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة .....

٢٥١-٢٤١	المقارنات .....
٢٦١	المعلومات الإضافية غير المراجعة المعروضة مع القوائم المالية الملخصة .....
٢٧١	اقتران اسم المراجع بأحد المستندات .....
	الملحق: أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن القوائم المالية الملخصة

ينبغي قراءة معيار المراجعة (٨١٠) "الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة" جنباً إلى جنب مع معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية".

## مقدمة

### نطاق هذا المعيار

١. يتناول هذا المعيار مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بتنفيذ ارتباط إعداد تقرير عن قوائم مالية ملخصة مشتقة من قوائم مالية تمت مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة بواسطة نفس المراجع.

### تاريخ السريان

٢. يسري هذا المعيار على ارتباطات إعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ.

### الأهداف

٣. تتمثل أهداف المراجع فيما يلي:
- (أ) تحديد ما إذا كان من المناسب قبول الارتباط لإعداد تقرير عن القوائم المالية الملخصة؛
- (ب) في حالة تكليف المراجع بإعداد تقرير عن القوائم المالية الملخصة:
- (١) تكوين رأي عن القوائم المالية الملخصة استناداً إلى تقييم الاستنتاجات المستنبطة من الأدلة التي تم الحصول عليها؛
- (٢) التعبير بوضوح عن ذلك الرأي من خلال تقرير مكتوب يوضح أيضاً أساس ذلك الرأي.

### التعريفات

٤. لأغراض هذا المعيار، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها فيما يلي:
- (أ) الضوابط المطبقة: الضوابط التي تطبقها الإدارة في إعداد القوائم المالية الملخصة.
- (ب) القوائم المالية المراجعة: قوائم مالية قام المراجع بمراجعتها طبقاً لمعايير المراجعة، وتُستق منها القوائم المالية الملخصة.
- (ج) القوائم المالية الملخصة: معلومات مالية تاريخية مُشتقة من القوائم المالية، لكنها تحتوي على تفاصيل أقل من القوائم المالية، ومع ذلك فهي لا تزال توفر عرضاً هيكلياً يتسق مع العرض الوارد في القوائم المالية للموارد الاقتصادية للمنشأة أو التزاماتها في لحظة زمنية معينة، أو التغيرات الطارئة عليها خلال فترة زمنية<sup>٢</sup> وقد تستخدم دول مختلفة مصطلحات مختلفة لوصف مثل هذه المعلومات المالية التاريخية.

<sup>١</sup> يعرف معيار المراجعة ٢٠٠، "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية"، في الفقرة ١٣ (و)، مصطلح "القوائم المالية".

<sup>٢</sup> معيار المراجعة ٢٠٠، الفقرة ١٣ (و)

## المتطلبات

### قبول الارتباط

٥. لا يجوز للمراجع قبول أي ارتباط لإعداد تقرير عن القوائم المالية الملخصة وفقاً لهذا المعيار إلا عندما يكون المراجع قد تم تكليفه بإجراء مراجعة، وفقاً لمعايير المراجعة، للقوائم المالية التي تم اشتقاق القوائم المالية الملخصة منها. (راجع: الفقرة ١)
٦. يجب على المراجع قبل قبول أي ارتباط لإعداد تقرير عن القوائم المالية الملخصة: (راجع: الفقرة ٢أ)
- (أ) تحديد ما إذا كانت الضوابط المطبقة مقبولة؛ (راجع: الفقرات ٣أ-٧)
- (ب) الحصول على موافقة الإدارة بأنها تقر وتفهم مسؤوليتها عن الأمور الآتية:
- (١) إعداد القوائم المالية الملخصة وفقاً للضوابط المطبقة؛
- (٢) جعل القوائم المالية المراجعة متاحة لمستخدمي القوائم المالية الملخصة المستهدفين دون صعوبة لا موجب لها (وإذا كانت هناك أنظمة أو لوائح تنص على عدم الحاجة لإتاحة القوائم المالية المراجعة لمستخدمي القوائم المالية الملخصة المستهدفين، وتضع ضوابط لإعداد القوائم المالية الملخصة، تتمثل مسؤولية الإدارة في توضيح هذه الأنظمة أو اللوائح).
- (٣) تضمين تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة في أي مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة والإشارة إلى أن المراجع قد أعد تقريراً بشأنها.
- (ج) الاتفاق مع الإدارة على شكل الرأي الذي سيتم إبدائه عن القوائم المالية الملخصة (انظر الفقرات ٩-١١).
٧. إذا خلص المراجع إلى أن الضوابط المطبقة غير مقبولة، أو إذا لم يتمكن من الحصول على موافقة الإدارة الموضحة في الفقرة ٦(ب)، فلا يجوز له قبول الارتباط لإعداد تقرير عن القوائم المالية الملخصة، ما لم يكن مطالباً بذلك بموجب نظام أو لائحة. ولا يُعد الارتباط المُنفذ وفقاً لهذا النظام أو هذه اللائحة مستوفياً لهذا المعيار. وبناءً عليه، فلا يجوز أن يشير تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة إلى أن الارتباط قد تم تنفيذه وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المراجع أن يُضمّن إشارة مناسبة لهذه الحقيقة في شروط الارتباط. ويجب أيضاً أن يحدد التأثير الذي قد يترتب على ارتباط مراجعة القوائم المالية التي تم اشتقاق القوائم المالية الملخصة منها.

### طبيعة الإجراءات

٨. يجب على المراجع تنفيذ الإجراءات الآتية، وأي إجراءات أخرى يراها ضرورية، كأساس لرأيه عن القوائم المالية الملخصة:
- (أ) تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تفصح بشكل كافٍ عن طبيعتها المُوجزة وتحدد القوائم المالية المراجعة.
- (ب) عندما لا تكون القوائم المالية الملخصة مرفقة بالقوائم المالية المراجعة، تقويم ما إذا كانت تبين بوضوح:
- (١) الشخص أو المكان الذي يمكن الحصول منه على القوائم المالية المراجعة؛ أو

- (٢) الأنظمة أو اللوائح التي تنص على أنه لا حاجة لتوفير القوائم المالية المُراجعة لمستخدمي القوائم المالية الملخصة المستهدفين، والتي تضع الضوابط لإعداد القوائم المالية الملخصة.
- (ج) تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تفصح بشكلٍ كافٍ عن الضوابط المطبقة.
- (د) مقارنة القوائم المالية الملخصة بما يتعلق بها من معلومات في القوائم المالية المُراجعة لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تتفق مع ما يتعلق بها من معلومات في القوائم المالية المُراجعة، أو يمكن أن يُعاد احتسابها منها.
- (هـ) تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة مُعدّة وفقاً للضوابط المطبقة.
- (و) القيام في ضوء الغرض من القوائم المالية الملخصة بتقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تحتوي على المعلومات الضرورية، ومُعدّة بمستوى تجميع مناسب، حتى لا تكون مضللة في ظل الظروف القائمة.
- (ز) تقويم ما إذا كانت القوائم المالية المُراجعة متاحة بدون صعوبة لا موجب لها لمستخدمي القوائم المالية الملخصة المستهدفين، ما لم توجد أنظمة أو لوائح تنص على أنه لا حاجة لإتاحة القوائم المالية المُراجعة، وتضع الضوابط لإعداد القوائم المالية الملخصة. (راجع: الفقرة ٨١)

#### شكل الرأي

٩. عندما يخلص المراجع إلى أن المناسب هو إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية الملخصة، فيجب أن يستخدم رأي المراجع، ما لم يتطلب نظام أو لائحة خلاف ذلك، إحدى العبارتين الآتيتين: (راجع: الفقرة ٩١)
- (أ) أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتسق، من جميع الجوانب الجوهرية، مع القوائم المالية المُراجعة، وفقاً لـ [الضوابط المطبقة]؛ أو
- (ب) أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تُعد ملخصاً عادلاً للقوائم المالية المُراجعة، وفقاً لـ [الضوابط المطبقة].
١٠. إذا فرض نظام أو لائحة صياغة الرأي في القوائم المالية الملخصة بألفاظ تختلف عن تلك الموضحة في الفقرة ٩، فيجب على المراجع:
- (أ) تطبيق الإجراءات المبينة في الفقرة ٨ وأي إجراءات إضافية ضرورية لتمكين المراجع من إبداء الرأي المفروض؛
- (ب) تقويم ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية الملخصة قد يسيئون فهم رأي المراجع في القوائم المالية الملخصة، وإذا كان الحال كذلك، ما إذا كان ذكر تفسير إضافي في تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة يمكن أن يخفف من سوء الفهم المحتمل.
١١. في الحالة الموضحة في الفقرة ١٠(ب)، إذا استنتج المراجع أن ذكر تفسير إضافي في تقريره عن القوائم المالية الملخصة لن يخفف من سوء الفهم المحتمل، فلا يجوز له قبول الارتباط، ما لم يكن مطالباً بذلك بموجب نظام أو لائحة. ولا يُعد الارتباط المُنفذ وفقاً لهذا النظام أو هذه اللائحة مستوفياً لهذا المعيار. وبناءً عليه، فلا يجوز أن يشير تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة إلى أن الارتباط قد تم تنفيذه وفقاً لهذا المعيار.

## توقيت العمل والأحداث اللاحقة لتاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة

١٢. قد يكون تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخاً بعد تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة. وفي مثل هذه الحالات، يجب أن ينص تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة على أن القوائم المالية الملخصة والقوائم المالية المُراجعة لا تعكس تأثيرات الأحداث التي وقعت بعد تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة. (راجع: الفقرة ١٠٠)
١٣. قد يعلم المراجع بحقائق كانت موجودة في تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة، ولكنه لم يكن على علم بها في السابق. وفي هذه الحالات، يجب على المراجع ألا يصدر تقريره عن القوائم المالية الملخصة حتى ينتهي من نظره في تلك الحقائق فيما يتعلق بالقوائم المالية المُراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٦٠).<sup>٢</sup>

## المعلومات الواردة في المستندات التي تحتوي على القوائم المالية المُلخصة

١٤. يجب على المراجع قراءة المعلومات المُضمَّنة في المستند الذي يحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها، وينظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين تلك المعلومات والقوائم المالية الملخصة.
١٥. إذا اكتشف المراجع وجود عدم اتساق جوهري، فيجب عليه مناقشة الأمر مع الإدارة وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة أو المعلومات الواردة في المستند الذي يحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها تحتاج إلى تعديل. وإذا حدد المراجع أن تلك المعلومات تحتاج إلى تعديل، ورفضت الإدارة أن تعدل المعلومات حسب الحاجة، فيجب على المراجع أن يتخذ التصرف المناسب في ظل الظروف القائمة، بما في ذلك النظر في انعكاسات ذلك على تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة. (راجع: الفقرات ١١١-١٦)

## تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة

### عناصر تقرير المراجع

١٦. يجب أن يتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة العناصر الآتية:<sup>٤</sup> (راجع: الفقرة ٢٣٤)
- (أ) عنوان يشير بوضوح إلى أنه تقرير مراجع مستقل. (راجع: الفقرة ١٧٠)
- (ب) المخاطب بالتقرير. (راجع: الفقرة ١٨٠)
- (ج) تحديد القوائم المالية الملخصة التي يعد المراجع تقريراً بشأنها، بما في ذلك عنوان كل قائمة مُدرجة في القوائم المالية الملخصة. (راجع: الفقرة ١٩٤)
- (د) تحديد القوائم المالية المُراجعة.
- (هـ) تعبير واضح عن الرأي، مع مراعاة الفقرة ٢٠ (انظر الفقرات ٩-١١).
- (و) بيان يشير إلى أن القوائم المالية الملخصة لا تحتوي على جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب إطار التقرير المالي المطبق عند إعداد القوائم المالية المُراجعة، وأن قراءة القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها لا تغني عن قراءة القوائم المالية المُراجعة وتقرير المراجع عنها.

<sup>٢</sup> معيار المراجعة (٥٦٠) "الأحداث اللاحقة"

<sup>٤</sup> تحتاج الفقرتان ١٩ و ٢٠، اللتان تتعاملان مع الظروف التي تم فيها تعديل تقرير المراجع عن القوائم المالية، إلى عناصر أخرى إضافة لتلك المدرجة في هذه الفقرة.

- (ز) البيان المطلوب بموجب الفقرة ١٢، عند الاقتضاء.
- (ح) الإشارة إلى تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة وتاريخ ذلك التقرير، والإشارة إلى حقيقة أنه تم إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المُراجعة، مع مراعاة الفقرتين ١٩ و ٢٠.
- (ط) وصف لمسؤولية الإدارة<sup>٥</sup> عن القوائم المالية الملخصة، وتوضيح أن الإدارة<sup>٦</sup> هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الملخصة وفقاً للضوابط المطبقة.
- (ي) عبارة تفيد بأن المراجع هو المسؤول عن إبداء رأي، استناداً إلى الإجراءات التي نفذها وفقاً لهذا المعيار، مما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تُعدّ متسقة من جميع الجوانب الجوهرية مع [أو تُعدّ ملخصاً عادلاً لـ] القوائم المالية المُراجعة.
- (ك) توقيع المراجع.
- (ل) عنوان المراجع.
- (ن) تاريخ تقرير المراجع. (راجع: الفقرة ٢٠ أ)
١٧. إذا لم يكن الطرف المخاطب بالقوائم المالية الملخصة هو نفس المخاطب بتقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة، فيجب على المراجع تقييم مدى مناسبة استخدام طرف مخاطب مختلف. (راجع: الفقرة ١٨ أ)
١٨. يجب على المراجع أن يورخ تقريره عن القوائم المالية الملخصة بتاريخ لا يسبق ما يلي: (راجع: الفقرة ٢٠ أ)
- (أ) التاريخ الذي حصل فيه على ما يكفي من الأدلة المناسبة التي تشكل أساساً لرأيه، بما في ذلك الأدلة على أن القوائم المالية الملخصة قد تم إعدادها وأن هؤلاء الذين يتمتعون بالسلطة المعترف بها قد أقرروا بتحمل المسؤولية عنها؛
- (ب) تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة.
- الإشارة إلى تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة (راجع: الفقرة ٢٣ أ)
١٩. عندما يتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة:
- (أ) رأياً متحفظاً وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٥)؛<sup>٧</sup> أو
- (ب) فقرة لفت انتباه أو فقرة أمر آخر، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٦)؛<sup>٨</sup> أو
- (ج) قسماً بعنوان "عدم التأكيد الجوهرية المتعلق بالاستمرارية"<sup>٩</sup> وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠)؛<sup>٩</sup> أو
- (د) إبلاغاً عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)؛<sup>١٠</sup> أو

<sup>٥</sup> أو مصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

<sup>٦</sup> أو مصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

<sup>٧</sup> معيار المراجعة (٧٠٥) "التعدلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

<sup>٨</sup> معيار المراجعة (٧٠٦) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"

<sup>٩</sup> معيار المراجعة (٥٧٠) "الاستمرارية"، الفقرة ٢٢

<sup>١٠</sup> معيار المراجعة (٧٠١) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"



(٥) عبارة تصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى وفقاً لمعيار المراجعة (٧٢٠)؛<sup>١١</sup>

وكان المراجع مقتنعاً بأن القوائم المالية الملخصة مُتسقة، من جميع الجوانب الجوهرية، مع القوائم المالية المُراجعة أو أنها تُعد ملخصاً عادلاً لها، وفقاً للضوابط المطبقة، فإن تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة يجب أن يتضمن ما يلي، إضافة إلى العناصر الواردة في الفقرة ١٦:

(١) النص على أن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة يتضمن رأياً متحفظاً، أو فقرة لفت انتباهه، أو فقرة أمر آخر، أو قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية، أو إبلاغاً عن الأمور الرئيسية للمراجعة، أو عبارة تصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى؛ (راجع: الفقرة ٢١١)

(٢) وصفاً لما يلي: (راجع: الفقرة ٢٢٤)

أ. أساس الرأي المتحفظ في القوائم المالية المُراجعة وتأثير ذلك، إن وجد، على القوائم المالية الملخصة؛ أو

ب. الأمر المشار إليه في فقرة لفت الانتباه، أو فقرة الأمر الآخر، أو القسم "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" في تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة وتأثير ذلك، إن وجد، على القوائم المالية الملخصة؛ أو

ج. التحريف الجوهري غير المصحح في المعلومات الأخرى وتأثير ذلك، إن وجد، على المعلومات المُضمنة في أي مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها. (راجع: الفقرة ١٥٥)

٢٠. عندما يحتوي تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة على رأي معارض أو امتناع عن إبداء رأي، فإن تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة يجب أن يتضمن ما يلي، إضافة إلى العناصر الواردة في الفقرة ١٦:

(أ) النص على أن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة يحتوي على رأي معارض أو امتناع عن إبداء رأي؛

(ب) وصفاً لأساس ذلك الرأي المعارض أو الامتناع عن إبداء رأي؛

(ج) النص على أنه نتيجةً للرأي المعارض أو الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية المُراجعة فمن غير المناسب إبداء رأي في القوائم المالية الملخصة. (راجع: الفقرة ٢٣٤)

#### الرأي المعدل في القوائم المالية الملخصة

٢١. إذا كانت القوائم المالية الملخصة غير متسقة من جميع الجوانب الجوهرية مع القوائم المالية المُراجعة، أو إذا لم تكن ملخصاً عادلاً لها، وفقاً للضوابط المطبقة، ولم توافق الإدارة على إجراء التغييرات الضرورية، فيجب على المراجع إبداء رأي معارض في القوائم المالية الملخصة. (راجع: الفقرة ٢٣٤)

#### تقييد التوزيع أو الاستخدام أو تنبيه القراء إلى الأساس المحاسبي

٢٢. عندما يكون توزيع أو استخدام تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة مقيداً، أو عندما ينبّه تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة القراء إلى أن القوائم المالية المُراجعة مُعدّة وفقاً لإطار

<sup>١١</sup> معيار المراجعة (٧٢٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

ذي غرض خاص، فيجب على المراجع أن يُضمّن تقريره عن القوائم المالية الملخصة قيداً أو تنبيهاً مماثلاً.

## المقارنات

٢٣. في حالة احتواء القوائم المالية المُراجعة على مقارنات، ولم تحتوي القوائم المالية الملخصة على ذلك، فيجب على المراجع أن يحدد ما إذا كان هذا الإغفال يُعد معقولاً في ظل ظروف الارتباط. ويجب على المراجع أن يحدد تأثير أي إغفال غير معقول على تقريره عن القوائم المالية الملخصة. (راجع: الفقرة ٢٤أ)

٢٤. في حالة احتواء القوائم المالية الملخصة على مقارنات قام بالتقرير عنها مراجع آخر، فإن تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة يجب أيضاً أن يحتوي على الأمور التي يتطلب معيار المراجعة (٧١٠) من المراجع أن يُضمّنها في تقريره عن القوائم المالية المُراجعة.<sup>١٢</sup> (راجع: الفقرة ٢٥أ)

## المعلومات الإضافية غير المراجعة المعروضة مع القوائم المالية الملخصة

٢٥. يجب على المراجع تقييم ما إذا كان أي من المعلومات الإضافية غير المُراجعة المعروضة مع القوائم المالية الملخصة مميزة بوضوح عن القوائم المالية الملخصة. وإذا توصل المراجع إلى أن عرض المنشأة للمعلومات الإضافية غير المراجعة لا يميزها بوضوح عن القوائم المالية الملخصة، فيجب على المراجع أن يطلب من الإدارة تغيير عرض المعلومات الإضافية غير المراجعة. وإذا رفضت الإدارة القيام بذلك، فيجب على المراجع أن يوضح في تقريره عن القوائم المالية الملخصة أن تلك المعلومات لا يغطيها ذلك التقرير. (راجع: الفقرة ٢٦أ)

## اقتران اسم المراجع بأحد المستندات

٢٦. إذا علم المراجع أن المنشأة تخطط للنص على أن المراجع قد أعد تقريراً عن القوائم المالية الملخصة في مستند يحتوي على تلك القوائم، لكنها لا تخطط لتضمين تقرير المراجع ذي الصلة، فيجب على المراجع أن يطلب من الإدارة تضمين تقريره في المستند. وإذا لم تقم الإدارة بذلك، فيجب على المراجع تحديد التصرفات الأخرى المناسبة والقيام بها، بغية منع الإدارة من إقران اسمه بشكل غير مناسب بالقوائم المالية الملخصة في ذلك المستند. (راجع: الفقرة ٢٧أ)

٢٧. قد يتم تكليف المراجع بإعداد تقرير عن القوائم المالية لمنشأة، ولا يتم تكليفه بإعداد تقرير عن القوائم المالية الملخصة. وإذا علم المراجع في هذه الحالة أن المنشأة تخطط لإدراج عبارة في مستند تشير إلى المراجع وحقيقة أن القوائم المالية الملخصة مشتقة من القوائم المالية المُراجعة من قبل المراجع، فيجب على المراجع أن يكون مطمئناً إلى ما يلي:

(أ) أن الإشارة إلى المراجع ترد في سياق تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة؛

(ب) أن العبارة لا تعطي انطباعاً بأن المراجع قد أعد تقريراً عن القوائم المالية الملخصة.

وفي حالة عدم استيفاء الشرطين (أ) و(ب) أعلاه، فيجب على المراجع أن يطلب من الإدارة تغيير العبارة للوفاء بهما، أو عدم الإشارة إليه في المستند. وفي حالات أخرى، قد تكلف المنشأة المراجع بإعداد تقرير عن القوائم المالية الملخصة وتقوم بتضمين تقرير المراجع ذي الصلة في المستند. وإذا لم تغير الإدارة العبارة، أو تحذف الإشارة إلى المراجع، أو تقم بتضمين تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة في المستند الذي يحتوي على هذه القوائم، فيجب على المراجع أن يخطر

<sup>١٢</sup> معيار المراجعة (٧١٠) "المعلومات المقارنة - الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة"

الإدارة بعدم موافقته على الإشارة إليه، وأن يحدد التصرفات الأخرى المناسبة ويقوم بتنفيذها، بغية منع الإدارة من الإشارة إليه بشكل غير مناسب. (راجع: الفقرة ٢٧٠)

\*\*\*

## المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

قبول الارتباط (راجع: الفقرتين ٥، ٦)

١. أ. تزود مراجعة القوائم المالية التي تم اشتقاق القوائم المالية الملخصة منها المراجع بالمعرفة اللازمة للوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالقوائم المالية الملخصة وفقاً لهذا المعيار. ولن يوفر تطبيق هذا المعيار ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تشكل أساساً لتكوين الرأي في القوائم المالية الملخصة إذا لم يكن المراجع هو من قام أيضاً بمراجعة القوائم المالية التي تم اشتقاق القوائم المالية الملخصة منها.

٢. أ. يمكن إثبات موافقة الإدارة على الأمور المبينة في الفقرة ٦ من خلال قبولها الكتابي لشروط الارتباط.

الضوابط (راجع: الفقرة ٦(أ))

٣. أ. يتطلب إعداد القوائم المالية الملخصة من الإدارة أن تحدد المعلومات التي تحتاج أن تعكسها القوائم المالية الملخصة حتى تكون متسقة، من جميع الجوانب الجوهرية مع القوائم المالية المراجعة، أو حتى تمثل ملخصاً عادلاً لها. ونظراً لأن القوائم المالية الملخصة تحتوي بطبيعتها على معلومات مُجمَّعة وإفصاح محدود، فإنه يوجد خطر متزايد بأنها قد لا تحتوي على المعلومات اللازمة حتى لا تكون مضللة في ظل الظروف القائمة. وبتزايد هذا الخطر عندما لا توجد ضوابط مفروضة لإعداد القوائم المالية الملخصة.

٤. أ. تشمل العوامل التي قد تؤثر على تحديد المراجع لإمكانية قبول الضوابط المطبقة ما يلي:

- طبيعة المنشأة؛
- الغرض من القوائم المالية الملخصة؛
- المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية الملخصة المستهدفون؛
- ما إذا كانت الضوابط المطبقة ستؤدي إلى قوائم مالية ملخصة غير مضللة في ظل الظروف القائمة.

٥. أ. قد تكون ضوابط إعداد القوائم المالية الملخصة موضوعاً من قبل جهة معترف بها أو مصرح لها بوضع المعايير أو موضوعاً بموجب نظام أو لائحة. وكما هو الحال بالنسبة للقوائم المالية، كما سبق شرحه في معيار المراجعة (٢١٠)،<sup>١٢</sup> ففي العديد من مثل هذه الحالات، يمكن أن يفترض المراجع قبول تلك الضوابط.

٦. أ. عندما لا توجد ضوابط مفروضة لإعداد القوائم المالية الملخصة، يمكن للإدارة وضع تلك الضوابط، على سبيل المثال، استناداً إلى الممارسات المتبعة في صناعة معينة. وتؤدي الضوابط المقبولة في ظل الظروف القائمة إلى قوائم مالية ملخصة تتصف بأنها:

<sup>١٢</sup> معيار المراجعة (٢١٠) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، الفقرات ٣ وأ و ٨١ وأ

- (أ) تفصح بشكلٍ كافٍ عن طبيعتها الموجزة وتحدد القوائم المالية المُراجعة؛
- (ب) تصف بوضوح الشخص أو المكان الذي يمكن الحصول منه على القوائم المالية المُراجعة، وإذا كانت هناك أنظمة أو لوائح تنص على عدم الحاجة لإتاحة القوائم المالية المُراجعة لمستخدمي القوائم المالية الملخصة المستهدفين، وتضع ضوابط لإعداد القوائم المالية الملخصة، فإنها تصف بوضوح تلك الأنظمة أو اللوائح؛
- (ج) تفصح بشكلٍ كافٍ عن الضوابط المطبقة؛
- (د) تتوافق مع ما يتعلق بها من معلومات في القوائم المالية المُراجعة، أو يمكن أن يُعاد احتسابها منها؛
- (هـ) تحتوي على المعلومات الضرورية، في ضوء الغرض من القوائم المالية الملخصة، وتكون مُعدّة بمستوى مناسب من التجميع، حتى لا تكون مضللة في ظل الظروف القائمة.
٧٠. يمكن أن يتحقق الإفصاح الكافي عن الطبيعة الموجزة للقوائم المالية الملخصة وتحديد القوائم المالية المُراجعة، وفقاً لما هو مشار إليه في الفقرة ٦٨(أ)، على سبيل المثال، عن طريق إضافة عنوان مثل "القوائم المالية الملخصة المُعدّة من القوائم المالية المُراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١".

#### تقويم مدى إتاحة القوائم المالية المُراجعة (راجع: الفقرة ٨(ز))

٨٠. يتأثر تقويم المراجع لما إذا كانت القوائم المالية المُراجعة متاحة لمستخدمي القوائم المالية الملخصة المستهدفين دون صعوبة لا موجب لها بعوامل مثل ما إذا كانت:
- القوائم المالية الملخصة تصف بوضوح الشخص أو المكان الذي يمكن الحصول منه على القوائم المالية المُراجعة؛ أو
  - القوائم المالية المُراجعة موجودة في سجل عام؛ أو
  - الإدارة قد وضعت آلية يستطيع من خلالها مستخدمو القوائم المالية الملخصة المستهدفون الوصول بسهولة إلى القوائم المالية المُراجعة.

#### شكل الرأي (راجع: الفقرة ٩)

٩٠. إن الاستنتاج المستند إلى تقويم الأدلة التي تم الحصول عليها من تنفيذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٨، والذي يفيد بأنه من المناسب إبداء رأي غير معدل عن القوائم المالية الملخصة يُمكن المراجع من إبداء رأي يحتوي على إحدى العبارتين الواردتين في الفقرة ٩. وقد يتأثر قرار المراجع بشأن تحديد العبارة التي سيتم استخدامها بالممارسة المتعارف عليها في الدولة المعنية.

#### توقيت العمل والأحداث اللاحقة لتاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة (راجع: الفقرة ١٢)

١٠٠. غالباً ما يتم تنفيذ الإجراءات الموضحة في الفقرة ٨ أثناء مراجعة القوائم المالية أو بعدها مباشرة. وعندما يعد المراجع تقريراً عن القوائم المالية الملخصة بعد إتمام مراجعة القوائم المالية، فإن المراجع لا يكون مطالباً بالحصول على أدلة مراجعة إضافية بشأن القوائم المالية المُراجعة، أو إعداد تقرير عن تأثيرات الأحداث التي وقعت بعد تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة لأن القوائم المالية الملخصة تُعد مُشتقة من القوائم المالية المُراجعة ولا تقوم بتحديثها.

#### المعلومات الواردة في المستندات التي تحتوي على القوائم المالية الملخصة (راجع: الفقرتين ١٤، ١٥)

١١٠. يتناول معيار المراجعة (٧٢٠) مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى عند إجراء

مراجعة للقوائم المالية. وفي سياق معيار المراجعة (٧٢٠)، يُقصد بالمعلومات الأخرى معلومات مالية أو غير مالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها) يتم تضمينها في التقرير السنوي للمنشأة، ويحتوي التقرير السنوي على القوائم المالية وتقرير المراجع عنها، أو يكون مرفقاً بهما.

١٢أ. في المقابل، تتناول الفقرتان ١٤ و ١٥ مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في مستند يحتوي أيضاً على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها. ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات:

- بعض أو جميع نفس الأمور التي تم تناولها في المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي (على سبيل المثال، عندما يتم تضمين القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها في تقرير سنوي ملخص)؛ أو

- أموراً لم يتم تناولها في المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

١٣أ. عند قراءة المعلومات الواردة في مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها، قد يعلم المراجع أن تلك المعلومات مضللة وقد يحتاج إلى اتخاذ تصرف مناسب. وتستدعي المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة<sup>(\*)</sup> من المراجع تجنب أن تكون له صلة عن علم بمعلومات يعتقد المراجع أنها تحتوي على بيان خاطئ أو مضلل بشكلٍ جوهري أو عبارات أو معلومات مُعدة بإهمال، أو معلومات تغفل ذكر معلومات مطلوب تضمينها، أو تحجبها، متى كان من شأن هذا الإغفال أو الحجب أن يُعد مضللاً.

*المعلومات الواردة في مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة، والتي تتناول بعض أو جميع نفس الأمور الواردة في المعلومات الأخرى في التقرير السنوي*

١٤أ. عندما يتم تضمين معلومات في مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها، وتتناول تلك المعلومات بعض أو جميع نفس الأمور الواردة في المعلومات الأخرى في التقرير السنوي، فإن العمل المُنفذ على تلك المعلومات الأخرى وفقاً لمعيار المراجعة (٧٢٠) قد يكون كافياً لأغراض الفقرتين ١٤ و ١٥ من هذا المعيار.

١٥أ. عندما يكون هناك تحريف جوهري غير مُصحح في المعلومات الأخرى تم تحديده في تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة، وكان ذلك التحريف الجوهري غير المصحح يتعلق بامر تم تناوله في المعلومات الواردة في مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها، فقد يوجد عدم اتساق جوهري بين القوائم المالية الملخصة وتلك المعلومات أو قد تكون المعلومات مضللة.

*المعلومات الواردة في مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة، والتي تتناول أموراً لم يتم تناولها في المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي*

١٦أ. قد يكون معيار المراجعة (٧٢٠)، بعد تكييفه حسب الحاجة في ظل الظروف القائمة، مفيداً للمراجع في تحديد التصرف المناسب للاستجابة لرفض الإدارة إجراء التعديلات الضرورية على المعلومات، بما في ذلك النظر في انعكاسات ذلك على تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة.

<sup>١٤</sup> قواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين، الفقرة ١١٠-٢.

\* يجب أن يشير المراجع إلى قواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

## تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة

### عناصر تقرير المراجع

العنوان (راجع: الفقرة ١٦(أ))

١٧أ. يؤدي وضع عنوان يشير إلى أن التقرير هو تقرير مراجع مستقل، على سبيل المثال "تقرير المراجع المستقل"، إلى تأكيد أن المراجع قد استوفى جميع المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال. ويميز هذا تقرير المراجع المستقل عن التقارير التي يصدرها آخرون.

المخاطب بالتقرير (راجع: الفقرتين ١٦(ب)، ١٧)

١٨أ. تتضمن العوامل التي قد تؤثر على تقويم المراجع لمدى مناسبة المخاطب بالقوائم المالية الملخصة شروط الارتباط، وطبيعة المنشأة، والغرض من القوائم المالية الملخصة.

تحديد القوائم المالية الملخصة (راجع: الفقرة ١٦(ج))

١٩أ. عندما يعلم المراجع أن القوائم المالية الملخصة سُنَّصَمَن في مستند يحتوي على معلومات بخلاف القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها، فقد يأخذ المراجع في الحسبان تحديد أرقام الصفحات المعروضة فيها القوائم المالية الملخصة، إذا سمح شكل العرض بذلك. ويساعد ذلك القراء في تحديد القوائم المالية الملخصة التي يتعلّق بها تقرير المراجع.

تاريخ تقرير المراجع (راجع: الفقرتين ١٦(م)، ١٨)

٢٠أ. يعتمد تحديد الشخص أو الأشخاص الذين لديهم سلطة معترف بها لاستنتاج أن القوائم المالية الملخصة قد تم إعدادها وتحمل المسؤولية عنها على شروط الارتباط وطبيعة المنشأة والغرض من القوائم المالية الملخصة.

الإشارة إلى تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة (راجع: الفقرة ١٩)

٢١أ. تتطلب الفقرة ١٩(ط) من هذا المعيار أن يقوم المراجع بإدراج عبارة في تقريره عن القوائم المالية الملخصة عندما يتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة الإبلاغ عن واحد أو أكثر من الأمور الرئيسية للمراجعة الموضحة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).<sup>١٥</sup> ومع ذلك، ليس مطلوباً من المراجع وصف كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة في تقريره عن القوائم المالية الملخصة.

٢٢أ. المقصود من العبارات والأوصاف والتوضيحات المطلوبة بموجب الفقرة ١٩ هو لفت الانتباه إلى تلك الأمور، ولا يُستغنى بها عن قراءة تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة. وتهدف الأوصاف والتوضيحات المطلوبة إلى بيان طبيعة الأمر أو الأمور، وليس من الضروري تكرار النص المقابل في تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة بكامله.

الأمثلة التوضيحية (راجع: الفقرات ١٦، ١٩-٢١)

٢٣أ. يحتوي ملحق هذا المعيار على أمثلة توضيحية لتقارير المراجعين عن القوائم المالية الملخصة التي، بطرق مختلفة:

(أ) تحتوي على آراء غير معدلة؛

(ب) تُعد مشتقة من قوائم مالية مُراجعة أُصدر بشأنها المراجع آراءً معدلة؛

<sup>١٥</sup> معيار المراجعة ٧٠١، الفقرة ١٣

- (ج) تحتوي على آراء معدلة؛
- (د) تُعد مشتقة من قوائم مالية مُراجعة يتضمن تقرير المراجع عنها عبارة نصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى وفقاً لمعيار المراجعة (٧٢٠)؛
- (هـ) تُعد مشتقة من قوائم مالية مُراجعة يتضمن تقرير المراجع عنها قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" وإبلاغاً عن الأمور الرئيسية الأخرى للمراجعة.

**المقارنات (راجع: الفقرتين ٢٣، ٢٤)**

- ٢٤أ. في حالة احتواء القوائم المالية المُراجعة على مقارنات، فيفترض أن تحتوي القوائم المالية الملخصة أيضاً على مقارنات. وقد يُنظر إلى المقارنات في القوائم المالية المُراجعة على أنها أرقام مقابلة أو أنها معلومات مالية مقارنة. ويوضح معيار المراجعة (٧١٠) كيف يؤثر هذا الفرق على تقرير المراجع عن القوائم المالية، بما في ذلك على وجه الخصوص، الإشارة إلى المراجعين الآخرين الذين قاموا بمراجعة القوائم المالية للفترة السابقة.
- ٢٥أ. من بين الظروف التي قد تؤثر على تحديد المراجع لما إذا كان إغفال ذكر المقارنات يُعد معقولاً، طبيعة وهدف القوائم المالية الملخصة، والضوابط المطبقة، والمعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية الملخصة المستهدفون.

**المعلومات الإضافية غير المراجعة المعروضة مع القوائم المالية الملخصة (راجع: الفقرة ٢٥)**

- ٢٦أ. يحتوي معيار المراجعة (٧٠٠)<sup>١٦</sup> على متطلبات وإرشادات تُطبّق عندما يتم عرض معلومات إضافية غير مراجعة مع القوائم المالية المُراجعة وقد تكون مفيدة، بعد تكييفها حسب الحاجة في ظل الظروف القائمة، في تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة ٢٥.

**اقتران اسم المراجع بأحد المستندات (راجع: الفقرتين ٢٦، ٢٧)**

- ٢٧أ. قد تتضمن التصرفات الأخرى المناسبة التي قد يتخذها المراجع عندما لا تتخذ الإدارة التصرف المطلوب إعلام المستخدمين المستهدفين والأطراف الأخرى المعروفة بالإشارة غير المناسبة للمراجع. ويعتمد التصرف الذي يتخذه المراجع على الحقوق والالتزامات القانونية للمراجع. وبالتالي، فقد يرى المراجع أنه من المناسب الحصول على مشورة قانونية.

<sup>١٦</sup> معيار المراجعة (٧٠٠) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، الفقرتان ٥٣ و٥٤

## الملحق (\*)

(راجع: الفقرة ٢٣١)

### أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن القوائم المالية الملخصة (\*\*)

- المثال التوضيحي (١): تقرير مراجع عن قوائم مالية ملخصة مُعدَّة وفقاً لضوابط مفروضة. وقد تم إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المُراجعة. وتقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بعد تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة. ويتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" وإبلاغاً عن أمور رئيسة أخرى للمراجعة.
- المثال التوضيحي (٢): تقرير مراجع عن قوائم مالية ملخصة مُعدَّة وفقاً لضوابط من إعداد الإدارة، ومفصح عنها بشكل كافٍ في القوائم المالية الملخصة. وحدد المراجع أن الضوابط المطبقة تُعد مقبولة في ظل الظروف القائمة. وقد تم إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المُراجعة. وتقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بنفس تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة. ويتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة عبارة تصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى. والمعلومات الأخرى التي يتعلّق بها هذا التحريف الجوهري غير المصحح هي أيضاً معلومات واردة في مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها.
- المثال التوضيحي (٣): تقرير مراجع عن قوائم مالية ملخصة مُعدَّة وفقاً لضوابط من إعداد الإدارة، ومفصح عنها بشكل كافٍ في القوائم المالية الملخصة. وحدد المراجع أن الضوابط المطبقة تُعد مقبولة في ظل الظروف القائمة. وقد تم إبداء رأي متحفظ في القوائم المالية المُراجعة. وتقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بنفس تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة.
- المثال التوضيحي (٤): تقرير مراجع عن قوائم مالية ملخصة مُعدَّة وفقاً لضوابط من إعداد الإدارة، ومفصح عنها بشكل كافٍ في القوائم المالية الملخصة. وحدد المراجع أن الضوابط المطبقة تُعد مقبولة في ظل الظروف القائمة. وقد تم إبداء رأي معارض في القوائم المالية المُراجعة. وتقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بنفس تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة.
- المثال التوضيحي (٥): تقرير مراجع عن قوائم مالية ملخصة مُعدَّة وفقاً لضوابط مفروضة. وقد تم إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المُراجعة. وخُص المراجع إلى أنه من غير الممكن إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية الملخصة. وتقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بنفس تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة.

\* تم إدخال بعض التعديلات على صياغة نماذج تقرير المراجع المستقل الواردة في هذا المعيار ومعايير التقرير الأخرى، بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية. ولم تغير أي من تلك التعديلات من مكونات تقرير المراجع المستقل حسب ما يتطلبه كل معيار.

\*\* يعني مصطلح معايير المراجعة - أنما يرد - المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وفقاً لوثيقة الاعتماد الصادرة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والتي تتضمن بعض الإضافات الضرورية لتكييف تطبيق المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ولكنها لم تغير من متطلباتها.



### المثال التوضيحي (١):

تتضمن الظروف ما يلي:

- تم إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المُراجعة لمنشأة مدرجة.
- توجد ضوابط مفروضة لإعداد القوائم المالية الملخصة.
- تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بعد تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة.
- يتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية".
- يتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة إبلاغاً عن أمور رئيسية أخرى للمراجعة<sup>١٧</sup>.

### تقرير المراجع المستقل عن القوائم المالية الملخصة

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

القوائم المالية الملخصة، والتي تشمل قائمة المركز المالي الملخصة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وقائمة الدخل الملخصة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الملخصة وقائمة التدفقات النقدية الملخصة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات ذات الصلة، مشتقة من القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتسق، من جميع الجوانب الجوهرية، مع (أو تُعد ملخصاً عادلاً لـ) القوائم المالية المُراجعة وفقاً لـ [يتم توضيح الضوابط المفروضة].

### القوائم المالية الملخصة

لا تحتوي القوائم المالية الملخصة على جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب [يتم توضيح إطار التقرير المالي المطبق في إعداد القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ)]. وبناءً عليه، لا تُعني قراءة القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها عن قراءة القوائم المالية المُراجعة وتقرير المراجع عنها. ولا تعكس القوائم المالية الملخصة والقوائم المالية المُراجعة تأثيرات الأحداث التي وقعت بعد تاريخ تقريرنا عن القوائم المالية المُراجعة.

### القوائم المالية المُراجعة وتقريرنا عنها

لقد أبدينا رأي مراجعة غير معدل في القوائم المالية المُراجعة في تقريرنا المؤرخ في ١٥ فبراير ٢٠٠٢. ويتضمن ذلك التقرير أيضاً:

- قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" والذي يلفت الانتباه إلى الإيضاح (٦) في القوائم المالية المُراجعة. ويشير الإيضاح (٦) في القوائم المالية المُراجعة إلى أن الشركة (أ) تكيدت صافي خسارة قدرها (س) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، واعتباراً من ذلك التاريخ، تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة مجموع أصولها بمقدار (ص). وتشير هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح (٦) من القوائم المالية

<sup>١٧</sup> كما هو موضح في الفقرة ١٥ من معيار المراجعة (٧٠١)، فإن عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية يُعد بطبيعته أحد الأمور الرئيسية للمراجعة ولكن يلزم التقرير عنه في قسم منفصل في تقرير المراجع وفقاً للفقرة ٢٢ من معيار المراجعة (٥٧٠).

المراجعة إلى وجود عدم تأكد جوهرى قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تم تناول هذه الأمور في الإيضاح (٥) المرفق بالقوائم المالية الملخصة.

- الإبلاغ عن الأمور الرئيسية الأخرى<sup>١٨</sup> للمراجعة. [الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية].<sup>١٩</sup>

#### مسؤولية الإدارة<sup>٢٠</sup> (\*) عن القوائم المالية الملخصة

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الملخصة وفقاً لـ [يتم توضيح الضوابط المفروضة].

#### مسؤولية المراجع

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي عمّا إذا كانت القوائم المالية الملخصة تُعدّ متّسقة من جميع الجوانب الجوهرية، مع [أو تُعدّ ملخصاً عادلاً لـ] القوائم المالية المُراجعة، وذلك استناداً إلى إجراءاتنا التي قمنا بها وفقاً لمعيار المراجعة (٨١٠) "الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

[توقيع المراجع]

[عنوان المراجع]

[تاريخ تقرير المراجع]

<sup>١٨</sup> في الظروف التي لا يوجد فيها عدم تأكد جوهرى متعلق بالاستمرارية، فلن يكون من الضروري إدراج كلمة "أخرى" في القائمة للإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة.

<sup>١٩</sup> قد يضمن المراجع شرحاً إضافياً عن الأمور الرئيسية للمراجعة التي تُعدّ مفيدة لمستخدمي تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة.

<sup>٢٠</sup> أو مصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

\* المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب نظام أو لائحة (أو وفقاً لعقد الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية وعن محتوياتها تجاه الأطراف الخارجية.

### المثال التوضيحي (٢):

تتضمن الظروف ما يلي:

- تم إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المُراجعة.
- تم وضع الضوابط من قبل الإدارة وتم الإفصاح عن ذلك بشكلٍ كافٍ في الإيضاح X. وقد حدد المراجع أن الضوابط تعد مقبولة في ظل الظروف القائمة.
- تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بنفس تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة.
- يتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة عبارة تصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى. والمعلومات الأخرى التي يتعلق بها هذا التحريف الجوهري غير المصحح هي أيضاً معلومات واردة في مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها.

### تقرير المراجع المستقل عن القوائم المالية الملخصة

[المخاطبون المعنيون]

#### الرأي

القوائم المالية الملخصة، والتي تشمل قائمة المركز المالي الملخصة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وقائمة الدخل الملخصة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الملخصة وقائمة التدفقات النقدية الملخصة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات ذات الصلة، مشتقة من القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتسق، من جميع الجوانب الجوهرية، مع (أو تُعد ملخصاً عادلاً لـ) القوائم المالية المُراجعة، على الأساس المبين في الإيضاح X.

#### القوائم المالية الملخصة

لا تحتوي القوائم المالية الملخصة على جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب [بم توضيح إطار التقرير المالي المطبق في إعداد القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ)]. وبناءً عليه، لا تُعني قراءة القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها عن قراءة القوائم المالية المُراجعة وتقرير المراجع عنها.

#### القوائم المالية المُراجعة وتقريرنا عنها

لقد أبدينا رأي مراجعة غير معدل في القوائم المالية المُراجعة في تقريرنا المؤرخ في ١٥ فبراير ٢٠٠٢. [القوائم المالية المُراجعة مُضمَّنة في التقرير السنوي لسنة ٢٠٠١. ويتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة عبارة تصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى ضمن مناقشة وتحليل الإدارة للتقرير السنوي لسنة ٢٠٠١. ومناقشة وتحليل الإدارة والتحريف الجوهري غير المصحح في المعلومات الأخرى، مُضمَّنان أيضاً في التقرير السنوي الملخص لسنة ٢٠٠١]. [بم وصف التحريف الجوهري غير المصحح الذي تحتوي عليه المعلومات الأخرى]

#### مسؤولية الإدارة<sup>١١</sup> عن القوائم المالية الملخصة

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الملخصة على الأساس المبين في الإيضاح X.

<sup>١١</sup> أو مصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

## مسؤولية المراجع

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي عمّا إذا كانت القوائم المالية الملخصة تُعدّ متنسّقة من جميع الجوانب الجوهرية، مع [أو تُعدّ ملخصاً عادلاً لـ] القوائم المالية المُراجعة، وذلك استناداً إلى إجراءاتنا التي قمنا بها وفقاً لمعيار المراجعة (٨١٠) "الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

[توقيع المراجع]

[عنوان المراجع]

[تاريخ تقرير المراجع]

### المثال التوضيحي (٣):

تتضمن الظروف ما يلي:

- تم إبداء رأي متحفظ في القوائم المالية المراجعة.
- تم وضع الضوابط من قبل الإدارة وتم الإفصاح عن ذلك بشكلٍ كافٍ في الإيضاح X. وقد حدد المراجع أن الضوابط تعد مقبولة في ظل الظروف القائمة.
- تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بنفس تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة.

### تقرير المراجع المستقل عن القوائم المالية الملخصة

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

القوائم المالية الملخصة، والتي تشمل قائمة المركز المالي الملخصة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وقائمة الدخل الشامل الملخصة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الملخصة وقائمة التدفقات النقدية الملخصة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات ذات الصلة، مشتقة من القوائم المالية المراجعة للشركة (أ) (الشركة) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١. وقد أبدينا رأي مراجعة متحفظ في تلك القوائم المالية في تقريرنا المؤرخ في ١٥ فبراير ٢٠٠٢.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتسق، من جميع الجوانب الجوهرية، مع (أو تُعد ملخصاً عادلاً لـ) القوائم المالية المراجعة على الأساس المبيّن في الإيضاح X. ومع ذلك، تُعد القوائم المالية الملخصة مُحرفةً بقدر مماثل لتحريف القوائم المالية المراجعة للشركة (أ) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١.

### القوائم المالية الملخصة

لا تحتوي القوائم المالية الملخصة على جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب [بم توضيح إطار التقرير المالي المطبق في إعداد القوائم المالية المراجعة للشركة (أ)]. وبناءً عليه، لا تُعني قراءة القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها عن قراءة القوائم المالية المراجعة وتقرير المراجع عنها.

### القوائم المالية المراجعة وتقريرنا عنها

لقد أبدينا رأي مراجعة متحفظ في القوائم المالية المراجعة في تقريرنا المؤرخ في ١٥ فبراير ٢٠٠٢. وكان أساس رأينا المتحفظ في المراجعة [أن الإدارة لم تُظهر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية(\*)، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين(\*\*)]. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما

\*\* وضع هذه الإشارة إلى الرأي المتحفظ في تقرير المراجع عن القوائم المالية المراجعة في فترة الرأي عن القوائم المالية الملخصة يساعد المستخدمين في فهم أنه على الرغم من أن المراجع قد أبدى رأياً غير معدل في القوائم المالية الملخصة، فإن القوائم المالية الملخصة تعكس البيانات المالية المراجعة التي تُعد مُحرفةً بشكلٍ جوهري.

\* المعايير الدولية المعتمدة هي المعايير الدولية للتقرير المالي كما صدرت من المجلس الدولي بالإضافة إلى إفصاحات أضافتها الهيئة لبعض تلك المعايير وفقاً لما ورد في وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

\*\* يقصد بالمعايير والإصدارات الأخرى هو ما تعتمد عليه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من معايير أو آراء فنية لمواضيع لا تغطيها المعايير الدولية مثل موضوع الزكاة.

الأقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ xxx وصولاً لصادفي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ xxx، وكانت ستخفّض الزكاة وضريبة الدخل، وصادفي الدخل، وحقوق المساهمين بمبلغ xxx، و xxx، و xxx على الترتيب.

### مسؤولية الإدارة<sup>٢٢</sup> عن القوائم المالية الملخصة

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الملخصة على الأساس المبين في الإيضاح X.

### مسؤولية المراجع

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي عما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تُعدّ متسقة من جميع الجوانب الجوهرية، مع [أو تُعدّ ملخصاً عادلاً لـ] القوائم المالية المُراجعة، وذلك استناداً إلى إجراءاتنا التي قمنا بها وفقاً لمعيار المراجعة (٨١٠) "الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

[توقيع المراجع]

[عنوان المراجع]

[تاريخ تقرير المراجع]

<sup>٢٢</sup> أو مصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

#### المثال التوضيحي (٤):

تتضمن الظروف ما يلي:

- تم إبداء رأي معارض في القوائم المالية المُراجعة.
- تم وضع الضوابط من قبل الإدارة وتم الإفصاح عن ذلك بشكلٍ كافٍ في الإيضاح X. وقد حدد المراجع أن الضوابط تعد مقبولة في ظل الظروف القائمة.
- تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بنفس تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة.

### تقرير المراجع المستقل عن القوائم المالية الملخصة

[المخاطبون المعنون]

#### الامتناع عن إبداء رأي

القوائم المالية الملخصة، والتي تشمل قائمة المركز المالي الملخصة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وقائمة الدخل الملخصة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الملخصة وقائمة التدفقات النقدية الملخصة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات ذات الصلة، مشتقة من القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

ونتيجةً للرأي المعارض في القوائم المالية المُراجعة الذي تمت مناقشته في قسم "القوائم المالية المُراجعة وتقريرنا عنها" الوارد في تقريرنا، فإنه من غير المناسب إبداء رأي في القوائم المالية الملخصة المرفقة.

#### القوائم المالية الملخصة

لا تحتوي القوائم المالية الملخصة على جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب [يتم توضيح إطار التقرير المالي المطبق في إعداد القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ)]. وبناءً عليه، لا تُعني قراءة القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها عن قراءة القوائم المالية المُراجعة وتقرير المراجع عنها.

#### القوائم المالية المُراجعة وتقريرنا عنها

في تقريرنا المؤرخ في ١٥ فبراير ٢٠١٢، أبدينا رأياً معارضاً في القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وكان أساس رأينا المعارض [يتم توضيح أساس رأي المراجعة المعارض].

#### مسؤولية الإدارة<sup>٢٤</sup> عن القوائم المالية الملخصة

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية على الأساس المبين في الإيضاح X.

#### مسؤولية المراجع

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأيٍ عما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تُعد متسقة من جميع الجوانب الجوهرية، مع [أو تُعد ملخصاً عادلاً] القوائم المالية المُراجعة، وذلك استناداً إلى إجراءاتنا التي قمنا بها وفقاً لمعيار المراجعة (٨١٠) "الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

[توقيع المراجع]

[عنوان المراجع]

<sup>٢٤</sup> أو مصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

[تاريخ تقرير المراجع]

**المثال التوضيحي (٥):**

تتضمن الظروف ما يلي:

- تم إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المُراجعة.
- توجد ضوابط مفروضة لإعداد القوائم المالية الملخصة.
- خلّص المراجع إلى أنه من غير الممكن إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية الملخصة.
- تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بنفس تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتقت منها القوائم المالية الملخصة.

**تقرير المراجع المستقل عن القوائم المالية الملخصة**

[المخاطبون المعينون]

**الرأي المعارض**

القوائم المالية الملخصة، والتي تشمل قائمة المركز المالي الملخصة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وقائمة الدخل الملخصة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الملخصة وقائمة التدفقات النقدية الملخصة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات ذات الصلة، مشتقة من القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المعارض"، فإن القوائم المالية الملخصة المرفقة غير متنسقة مع (أو لا تُعد ملخصاً عادلاً لـ) القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وفقاً لـ [يتم توضيح الضوابط المفروضة].

**أساس الرأي المعارض**

[يتم توضيح الأمر الذي تسبب في أن تكون القوائم المالية الملخصة غير متنسقة، من جميع الجوانب الجوهرية، مع (أو ليست ملخصاً عادلاً لـ) القوائم المالية المُراجعة، وفقاً للضوابط المطبقة].

**القوائم المالية الملخصة**

لا تحتوي القوائم المالية الملخصة على جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب [يتم توضيح إطار التقرير المالي المطبق في إعداد القوائم المالية المُراجعة للشركة (أ)]. وبناءً عليه، لا تُغني قراءة القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها عن قراءة القوائم المالية المُراجعة وتقرير المراجع عنها.

**القوائم المالية المُراجعة وتقريرنا عنها**

لقد أبدينا رأي مراجع غير معدل في القوائم المالية المُراجعة في تقريرنا المؤرخ في ١٥ فبراير ٢٠١٢.

**مسؤولية الإدارة<sup>٢٥</sup> عن القوائم المالية المُراجعة الملخصة**

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الملخصة وفقاً لـ [يتم توضيح الضوابط المفروضة].

**مسؤولية المراجع**

<sup>٢٥</sup> أو مصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية



تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي عمّا إذا كانت القوائم المالية الملخصة تُعدّ متنسقة من جميع الجوانب الجوهرية، مع [أو تُعدّ ملخصاً عادلاً لـ] القوائم المالية المُراجعة، وذلك استناداً إلى إجراءاتنا التي قمنا بها وفقاً لمعيار المراجعة (٨١٠) "الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

[توقيع المراجع]

[عنوان المراجع]

[تاريخ تقرير المراجع]

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in December 2018 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Certified Public Accountants in [insert month and year], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating and Reproducing Standards Published by IFAC.” The approved text of all <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> is that published by IFAC in the English language.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (ديسمبر ٢٠١٨م) بإعداد الترجمة العربية لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في ديسمبر ٢٠١٨م باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشرها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان "بيان السياسة: سياسة ترجمة وإعادة النشر للمعايير التي ينشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين". والنسخة المعتمدة لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.</p>
<p>English language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © 2018 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © [year of translation] by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Insert original English language title of standard as follows: <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i>] ISBN: [Insert original number, if any, in format 978-1-60815-389-3]</p>	<p><i>Handbook of International Quality Control, Auditing, review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> ISBN: 978-1-60815-389-3</p>
<p>Contact <a href="mailto:Permissions@ifac.org">Permissions@ifac.org</a> for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل بـ <a href="mailto:permission@ifac.org">permission@ifac.org</a> للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>